

Distr.: General
12 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير الموجز عن أعمال مؤتمر إسطنبول المعني
بالوساطة، المعقود في إسطنبول يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والستين
للجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ المعنون "منع نشوب النزاعات المسلحة"، مساهمة في
الاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن "دور الدول الأعضاء في
الوساطة"، المقرر عقده في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

(توقيع) إرطغرل أباكان
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

التقرير الموجز لمؤتمر إسطنبول المعني بالوساطة

٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢

نظمت وزارة الشؤون الخارجية التركية مؤتمر إسطنبول الأول المعني بالوساطة يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، وكان موضوعه هو "تعزيز السلام من خلال الوساطة: جهات فاعلة جديدة ونهج مستجدة ومبادرات جريئة". وعُقد المؤتمر برعاية معالي السيد أحمد داؤود أوغلو، وزير الخارجية لجمهورية تركيا.

وكان الهدف من المؤتمر هو جمع جهات فاعلة دولية وحكومية ومن المجتمع المدني مشاركة في منع نشوب النزاعات وأنشطة الوساطة لمناقشة كيفية تعزيز التفاعل والتفاهم والتعاون فيما بينها، سعياً لزيادة فعالية جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي.

وحضر المؤتمر ممثلون عن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، وأعضاء من فريق أصدقاء الوساطة الذي تشكل في إطار مبادرة الوساطة من أجل السلام.

ويرد برنامج المؤتمر مرفقاً بهذا التقرير. وكما يتضح، عُقدت خمس جلسات رئيسية بشأن مواضيع "زيادة أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية في تسوية النزاعات"، و "دور الأمم المتحدة المتطور في مجال الوساطة"، و "التصدي للتحديات في مجالي التنسيق وبناء القدرات"، و "النُهج البديلة للوساطة"، و "أفكار للمستقبل".

وألقي وزراء الخارجية لتركيا وفنلندا والبرازيل، فضلاً عن رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، كلمات أمام المؤتمر خلال جلسته الرفيعة المستوى. وقدم أيضاً الممثلان الدائم لتركيا وفنلندا لدى الأمم المتحدة إحاطتين للمشاركين بشأن أنشطة فريق أصدقاء الوساطة.

وترد أدناه أهم النقاط التي أثّرت ونوقشت في المؤتمر.

١ - زيادة أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية في تسوية النزاعات

لم تعد الدبلوماسية الحديثة تقتصر على الجهات الفاعلة التقليدية في مجال الدبلوماسية، إذ أن النزاعات المعاصرة أصبحت ذات طبيعة أكثر تشابكاً وتعقيداً. وبالتالي،

فاتسام النزاعات بتعدد مستوياتها يقتضي اتباع نهج لمنع نشوبها/تسويتها تكون متعددة الجوانب، بل وغير تقليدية أحياناً.

ويتيح هذا بالمقابل زيادة فرص مشاركة الفاعلين من غير الدول في تسوية النزاعات. ولهذا فالجهات الفاعلة غير الحكومية يزداد حضورها اليوم في كل مرحلة من مراحل النزاعات، سواء أعلق الأمر بمنع نشوبها، أم بالوساطة فيها، أم بجهود التأهيل بعد انتهائها. ومن حيث المبدأ، يشكل إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية في جهود الوساطة تطوراً إيجابياً ما دام يرفع مستوى قدرة المجتمع الدولي الإجمالية على إجراء الوساطة ويعطي هذا المجال زخماً جديداً ويجدد طاقته.

وتجلب المنظمات غير الحكومية قيمة مضافة لجهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة أساساً لما تتسم به مشاركتها من طبيعة غير رسمية. فبمقدورها التعامل مع الأطراف في النزاع بيسر أكبر من الدول أو المنظمات الدولية أو الإقليمية. وعلى هذا النحو، بإمكانها أيضاً إنشاء منتدى للمحادثات غير الرسمية يجمع الأطراف المتنازعة حتى عندما لا يكون الوقت ملائماً لإجراء المفاوضات الرسمية، وبالتالي فذلك يُعد الأرضية لعمليات السلام الشاملة.

وبالإضافة إلى ذلك، فالمنظمات غير الحكومية أحف حركةً وأقدر على الاستجابة السريعة في حالة الأزمات لأنها أكثر تحراً من القيود البيروقراطية. ولها أيضاً مزايا نسبية في مجال الحفاظ على السرية، وتنظر إلى الأمور من زوايا غير تقليدية فتأتي بأفكار ابتكارية، وتلتزم بنهج محايد بفضل عدم خضوعها لحوافز سياسية كبيرة. وهي تتفوق أيضاً في مجال استخدام الخبراء المحليين الذين يساعدون على تحسين فهم الأسباب الجذرية للنزاعات.

ومع ذلك، فللمنظمات غير الحكومية نقطة ضعف تتمثل في عدم تحليها بما يكفي من "قوة التأثير" لاستخدامها في عمليات السلام. وقد تواجه أيضاً التشكُّك في ما إذا كان لديها المشروعية والفعالية اللازمان لمواصلة إجراء عملية وساطة في حالات النزاعات المتقلبة والحساسة. وفضلاً عن ذلك، يجد التمويل الخاص بمشاريع أو بلدان محددة من مرونة عمل المنظمات غير الحكومية.

وفي ضوء الاعتبارات الواردة آنفاً، يظهر أن مساهمات المنظمات غير الحكومية تزداد أهمية في عمليات الوساطة، لكنه يتعين دائماً وضع مزاياها النسبية ونقاط ضعفها في الاعتبار عند استخدام قدراتها. وبالتالي، ولإجراء وساطة فعالة، من الأساسي كفالة التكامل والاتساق بين الجهات الفاعلة المنتمة للمسار الأول وتلك المنتمة للمسار الثاني.

٢ - دور الأمم المتحدة المتطور في مجال الوساطة

الأمم المتحدة هي الهيئة الرئيسية في مجال صون السلام والأمن الدوليين. وينطبق هذا خاصةً على جهود الدبلوماسية الوقائية والوساطة نظراً لأن المهمة الأساسية للأمم المتحدة هي خلق الظروف الضرورية لیسود السلام من خلال القضاء على مصادر النزاع في الوقت المناسب. ومع ذلك، لم تكن الأمم المتحدة دائماً فعالة جداً في منع نشوب النزاعات و/أو إجراء الوساطة فيها. وإذا استرجع المرء ما مضى من أحداث، يمكنه أن يقف على أمثلة جد ناجحة لتسوية النزاعات أو منع نشوبها، كما يمكنه أن يجد أمثلة لمحاولات باءت بالفشل.

وأما بالنسبة لأسباب هذه الحصلة المزدوجة أو الفجوة القائمة بين المعايير والتطبيق، تبرز طبيعة الأمم المتحدة في المقام الأول. فتشكيلة مجلس الأمن مثلاً وعدم قدرته على تحقيق الفعالية في تمثيل المجتمع العالمي يعوقان جهود الأمم المتحدة للتعامل في الوقت المناسب مع النزاعات المحتملة أو الفعلية. أما سياسة القوة التي تنهجها الجهات الفاعلة الرئيسية، فهي عامل آخر يضعف استجابة المنظمة.

وعلاوة على ذلك، ليس هناك تنسيق كافٍ وفعال، داخل الأمم المتحدة ذاتها، بين هيئاتها ووكالاتها المختلفة. وتحد بالتأكيد المواقف المتباينة التي تتخذها مختلف هيئات الأمم المتحدة بشأن مسائل منع نشوب النزاعات والوساطة من فعالية المنظمة في هذا المجال.

ورغم ما سبق ذكره، فقد ازداد ترشيد وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إجراء الوساطة خلال السنوات الأخيرة. فقد كان إنشاء وحدة دعم الوساطة والفريق الاحتياطي للوسطاء وقائمة الوسطاء، فضلاً عن وضع برامج لتدريب الجيل الخلف من الوسطاء تقديم المساعدة للمنظمات الإقليمية والدول في بناء قدراتها الذاتية في مجال الوساطة، خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك، ما زال هناك مجال كبير للتحسن. ولهذا الغرض، ينبغي أن تستخدم الأمم المتحدة على النحو الأفضل مزاياها النسبية، من قبيل قدرتها على وضع المعايير. وفي هذا الصدد، يشكل قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٥ بشأن الوساطة الصادر مؤخراً، وإعداد الأمين العام لإرشادات للوساطة الفعالة، تطوراً إيجابياً. فينبغي للأمم المتحدة فعلاً أن تكون قادرة على توجيه جهود الوساطة في سياق مكتظ بالجهات الفاعلة من خلال التنسيق وبناء القدرات حسب الاقتضاء.

ومن التحديات الأخرى التي يتعين على الأمم المتحدة أن تتصدى لها في ما يتعلق بدورها في إجراء الوساطة هناك الحاجة إلى تحسين التنسيق فيما بين وكالاتها وكذلك فيما بينها وبين المنظمات الإقليمية.

وسوف يتوجب على الأمم المتحدة أيضاً التفكير في طريقة تعزيز الصلة بين مختلف عناصر مجموعة أدوات إحلال السلام المتوافرة لها، ويشمل ذلك طائفة واسعة من العناصر المتدرجة من الوساطة إلى حفظ السلام وبناء السلام، حتى يكون هناك اتساق بين توقيت نشر كل عنصر ومبررات ذلك وكيفيته.

ومن التحديات الأخرى اختيار الممثلين الخاصين للأمين العام، ذلك أن فشلهم قد أدى إلى نتائج أثرت على الأمم المتحدة كما أثرت على الشعوب التي تعيش في مناطق النزاع. وبالتالي، فمن المهم أن يكون للممثلين الخاصين للأمين العام فهم كافٍ لما تتضمنه عمليات الوساطة من حساسية، فضلاً عن صورة دقيقة عن النزاع في نطاقه الشامل.

٣ - التصدي للتحديات في مجالي التنسيق وبناء القدرات

مع الازدياد الكبير في عدد الجهات الفاعلة التي تعمل في مجال الوساطة، أصبح التنسيق مهماً للغاية في ضمان الترابط وتجنب المفاضلة بين جهات القرار. والحق أننا نرى في أكثر الأحيان جهات فاعلة متعددة تتدخل في حالة النزاع نفسها، وتحاول الوساطة فيها بأساليبها الخاصة.

إن وجود وسطاء متعددين في نفس الوقت ليس أمراً سيئاً بالضرورة. بل على العكس، كلما ازداد عدد الجهات الفاعلة في الوساطة اتسع نطاق التواصل مع الأطراف المتنازعة والمتأثرة، وازدادت قوة الدوافع التي تحث أطراف النزاع على بحث خياراتهم السياسية بدلاً من الخيارات العسكرية. وللوساطة متعددة الأطراف أيضاً أهمية في كسب تأييد المجتمع المحلي والمجتمع المدني لعملية السلام وفي إشراك الفئات الساخطة والمستبعدة. ويمكن التحدي في ضمان أنهما جميعاً تكمل بعضهما بعضاً، مع تحركها في الاتجاه نفسه.

وبالطبع فإن الوضع الأمثل هو تحديد الجهة الفاعلة التي تتمتع بالمزية النسبية لإحداث التغيير في أي عملية وساطة، والتجمع حولها وضمان التنسيق الكامل معها. ولكن من غير الواقعي أن نتوقع حدوث مثل هذا التنسيق الكامل، وذلك لأسباب كثيرة ليس أقلها الحاجة إلى الحفاظ على سرية أي عملية وساطة. ولذلك فإن السيناريو الأكثر قبولاً هو نوع من التنسيق المرن بين جهات الوساطة، بحيث تسلم فيه كل منها بوجود الجهات الأخرى وتحترمه.

ومع ذلك، ينبغي استكشاف دور الأمم المتحدة في تيسير التنسيق بين جهات الوساطة المختلفة. ولعله من غير المجدي استخدام الأمم المتحدة كآلية محضة لتبادل المعلومات، ولكن قد ييسر تمكين الأمم المتحدة من رؤية الإطار الواسع في جميع الأوقات لكي تقدم التوصيات اللازمة لتوجيه مسار عمليات الوساطة في الاتجاه الصحيح. ونظرًا لتفاوت تغطية النزاعات حول العالم، فإن الأمم المتحدة، بفهمها الواسع لقدرات الوساطة المتاحة، قد تفيد أيضًا في توجيه هذه القدرات نحو الحالات الأكثر احتياجًا إليها.

أما بالنسبة لبناء القدرات، فهذا مطلب لم تتم معالجته بعد بشكل كاف. وقد حققت الأمم المتحدة بالتأكيد تقدمًا كبيرًا خلال السنوات القليلة الماضية في زيادة القدرات التي تمتلكها في مجال الوساطة. وكذلك بدأت بعض المنظمات غير الحكومية في تنظيم برامج تدريبية واسعة النطاق، وازدادت مساهماتها في الدراسات المتعلقة بالوساطة. رغم ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتنمية قدرات الوساطة.

وفي هذا الصدد، ونظرًا لكون المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية تقوم بأدوار متعاظمة الأهمية في إدارة النزاعات التي تقع ضمن جوارها، ينبغي منح أولوية خاصة لمساعدتها في تعزيز قدراتها في مجال الوساطة. لأنها لا تزال تفتقر إلى الموارد التي تكفيها لكي تتعامل بنفسها مع النزاعات الخطيرة التي تقع في مناطق مسؤولياتها.

وفي الواقع، كان هناك دائمًا صانعو سلام محليون يقومون بعملهم في البيئة المحيطة بهم. ولكن من أجل منهجة هذه الجهود ومنحها الطابع المؤسسي، فإن هناك حاجة شديدة إلى بناء القدرات على الصعيد الإقليمي. وبالتالي ينبغي بذل مزيد من الجهد في زيادة الإمكانيات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك من قبل الأمم المتحدة بصورة رئيسية، ولكن أيضًا من جانب الدول المعنية الأخرى التي تمتلك جاهزية عالية وكذلك من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية.

وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي مواصلة بحث الاقتراح الذي تقدمت به بعض الدول الأعضاء بإنشاء مراكز وساطة تابعة للأمم المتحدة في أجزاء مختلفة من العالم، ومجاورة لحالات النزاع، وذلك بهدف توفير التدريب وبناء القدرات.

٤ - التهجُّج البديلة للوساطة

في ضوء الدروس المستفادة من التجارب الممتدة طيلة عقود في مجال جهود الوساطة، هناك حاليًا ضرورة ملحة لاستخدام تهجُّج بديلة لممارسات الوساطة الحالية، وذلك أساسًا بزيادة مراعاتها من الناحية الثقافية للسياقات المحلية.

وعند إلقاء نظرة شاملة على الممارسات السائدة حالياً، تتضح ضرورة تطبيق أشكال مختلفة من الوساطة، حسب ما يقتضيه كل ظرف محدد. وهناك طبعاً تطبيقات مفيدة لنهج الوساطة الغربية التحررية. ولكن هناك العديد من المظاهر المختلفة للقيم وللنزعة الفردية تتجاوز الفهم الغربي للمشاركة أو التداول.

ومن هذا المنطلق، لا تزال الوساطة متأخرة في التعامل مع الاختلافات الاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من ذلك، فقد حدث تقدم في العقدين الماضيين، وهناك الآن اعتراف واسع بضرورة التعامل مع النهج المحلية في ما يتعلق بالنزاع وإدارته.

وتقبل ممارسات الوساطة السائدة إلى التركيز على الأطراف في النزاعات؛ سواء كانوا أفراداً أو دولاً أو تنظيمات، بدلاً من التركيز على العلاقات بين هذه الكيانات. بينما يركز عدد كبير من الثقافات على العلاقات. إن منح الأولوية للكيانات على حساب العلاقات يضر بفهم الثقافات وديناميات النزاع المصاحبة.

ولذلك، هناك حاجة إلى الاعتراف بالاختلافات الثقافية وإلى إدخال النهج المحلية والسكان المحليين في جهود الوساطة. ومن ناحية أخرى، قد لا يفيد البحث عن نهج وساطة يكون حصراً أفريقياً أو آسيوياً أو إسلامياً. بل من الضروري الاعتراف بالاختلافات، واحترامها، والدخول في الحوار بشأنها، من أجل ضمان الوصول إلى تحليل أفضل للوضع وبالتالي القيام بوساطة أكثر فعالية.

ولا يمكن فهم الصراعات من زاوية وحيدة. وبالتالي، تحتاج عمليات الوساطة إلى نهج يجمع مجالات اختصاص مختلفة وإلى فرق تدخل متعددة التخصصات. فعلى سبيل المثال، ينبغي إدخال مختصي الصحة النفسية في تلك العمليات للتعامل مع الطبيعة المعقدة للمشكلات التي يواجهها الأشخاص، ولا سيما في ما يتعلق بالصدمات الاجتماعية والنزاعات على أساس القيم.

إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون المتدخلون أيضاً واضحين في التزامهم المتعلق بخدمة العدالة والسلام. ومن الضروري أيضاً التعامل مع الدين ودوره في الحياة العامة وإدماجهما في تلك العمليات. كذلك ينبغي على الوسطاء أن يستخدموا التكنولوجيا على أفضل وجه ممكن من أجل الوصول إلى الفئات المختلفة/المهمشة. وتحظى تنمية الشراكات المحلية بنفس القدر من الأهمية.

وفي هذا الصدد فإن دور "الوسيط المطلع" مهم للغاية، وينبغي إيلاؤه الاعتبار الواجب. لأن الوسطاء المطلعون هم أولئك الفاعلون المحليون في مجال الوساطة الذين يحظون بالثقة والاحترام، والذين لديهم معرفة عميقة بديناميات النزاع وسياقاته، ويتمتعون بتقارب

ثقافي وتقارب في المعايير مع الأطراف المتنازعة، ويظهرون حساسية دقيقة في المساهمات التي يقدمونها لإيجاد حلول للنزاعات تتبناها وتقدرها الأطراف نفسها.

ولهذا، في حالات كثيرة، من الأفضل أن يعمل الوسطاء المطلعون كجهات فاعلة رئيسية في الوساطة، لأن هناك تحفظات في بعض المناطق على "الوسطاء الخارجيين" الذين ينظر إليهم كأهم يجلبون صفقات اتفاقات سلام لا علاقة لها بالواقع المحلي.

ومع ذلك، يحتاج الوسطاء المطلعون إلى دعم المجتمع الدولي ليتمكنوا من استخدام مزيته النسبية بصورة مثمرة، وبالتالي ينبغي للأمم المتحدة إيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجاتهم وأدوارهم.

٥ - أفكار للمستقبل

في فترة ما بعد الحرب الباردة، تتغير تهديدات الأمن، وتبرز تهديدات جديدة على عدة أصعدة عالمية ووطنية ومحلية. وتنشأ أشكال جديدة ومتنوعة من النزاعات السياسية العنيفة. وهذه النزاعات داخل الدول والأنواع الجديدة من العنف نفس الأسباب، مثل العمالة الناقصة، والبطالة، والفساد، والتنافس على الموارد، وانتشار الأسلحة، وانعدام الأمن.

وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تكون الوساطة مناسبة للحروب الكلاسيكية داخل الدول وبينها فحسب، بل كذلك لهذه التهديدات الأمنية من المستوى الأدنى. وينبغي أيضا ألا تناسب مجتمعات ما بعد النزاع فقط، بل كذلك الدول الضعيفة والهشة والمنهارة، بما في ذلك الأنظمة التي "بدأت تطبق الديمقراطية". وتستدعي هذه الخطة الجديدة للأمن تنسيقا وتعاوننا أكبر في جهود الوساطة بين الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ووكالات التنمية، والمجتمعات المحلية.

وقد عززت الأمم المتحدة قدرتها على الوساطة بشكل كبير خلال العقد الماضي، وما زالت تُعد الفاعل الرئيسي في هذا الميدان. ومع ذلك، تناقص توافق الآراء داخل مجلس الأمن حول كيفية التصرف عند التعامل مع هذا العدد المتزايد من الحالات المعقدة. وهناك أيضا تغيير معياري، خاصة فيما يتعلق بالعدل والمساءلة والمسؤولية عن الحماية، يعقد إلى حد ما إمكانيات الوساطة وجهود المصالحة التي تقودها الأمم المتحدة ويحد منها، وقد أفسح ذلك المجال لجهات فاعلة أخرى.

وتقوم جهات فاعلة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني بدور أكبر في الوساطة وإدارة النزاعات في مناطقها. وتحتل الجهات الفاعلة الإقليمية المطلعة على الحساسيات المحلية والتقاليد الثقافية موقعا أفضل لدعم ومواصلة وتعزيز عمليات التفاوض،

بما فيها ما تنخرط فيه جهات فاعلة خارجية. وبعبارة أخرى، تقوم تلك الجهات بتحفيز العمل في مناطقها وتضفي عليه الشرعية.

غير أن تلك الجهات تظل تفتقر إلى الأدوات أو القدرات الكافية لمعالجة النزاعات الشديدة لوحدها، ولذلك فهي تواصل مد يدها إلى جهات أخرى. بما فيها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يتميز كل من الجهات الفاعلة من المسار الأول والمسار الثاني بمنافعه النسبية الخاصة، وينبغي أن يكمل كلاهما الآخر، وهو ما سيسهم أيضا في الاستخدام الفعال للموارد المحدودة.

ومع تزايد عدد الجهات الفاعلة القائمة بالوساطة، اكتسب التنسيق أهمية أكبر، والكلمة الرئيسية في التنسيق الناجح هي "الاحترام". والتنسيق جوهري من أجل كفاءة الفعالية واجتناب الحالات التي يتم فيها تحريض مختلف الجهات الفاعلة ضد بعضها البعض. لذلك، ورغم صعوبة الأمر، يكون من الأمثل توفر وسيط رئيسي وتشجيع كل الأطراف ذات الصلة على الالتزام بأحادية العملية.

ومن المهم مواصلة السعي إلى تعزيز القدرات في ميدان الوساطة، حيث أنها لا زالت غير كافية، خاصة على مستوى الجهات الفاعلة الإقليمية، وحيث أن جودة أنشطة الوساطة تؤثر مباشرة على طبيعة السلام الذي سيسود. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون الوسطاء مؤهلين، وذوي حس ثقافي، وعلى وعي بالمسائل الجنسانية، ومهتمين بالعلاقات، وذوي خيال سياسي، بدل أن يكونوا موجهين بالعمليات. وينبغي أن تكون لهم رؤية ومرجع للأفكار وأن يؤمنوا بقوة أن النجاح في متناولهم. وينبغي تشجيع هذه الميزات أثناء تدريب وسطاء المستقبل.

ومن ناحية أخرى، لا شك أن العوامل الداخلية، مثل استعداد الأطراف، تكتسي أهمية أكثر في النجاح من العوامل الخارجية. ومع ذلك، وحتى عندما تكون الأطراف المتنازعة على استعداد لتسوية نزاعها، يجب أن ينشط المجتمع الدولي في الوساطة والتيسير وتسوية النزاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد دور الوسيط وأهدافه بدقة، في حين ينبغي إيلاء الأهمية اللازمة لإقامة العدل، إلى جانب السلام والمصالحة.

وينبغي أيضا ألا يغيب عن الأذهان أن الوساطة لا تنتهي بتوقيع اتفاقات السلام. وليست هناك حاجة إلى سلام تتوقف فيه المعارك وحسب. فمن أجل تجنب تكرار العنف، ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو بناء سلام جيد يعالج الأسباب الجذرية للنزاع، والمساعدة على تنفيذ تلك الاتفاقات. ويمثل التعاون بدل التنافس بين مختلف الجهات الفاعلة المشتركة في الوساطة أمرا جوهريا من أجل تحقيق هذا الهدف النهائي.

٦ - الدورة الرفيعة المستوى من المؤتمر

معالي السيد أحمد داوود أوغلو، وزير خارجية تركيا: تطرق إلى التغيرات الجذرية التي حدثت في البيئة العالمية خلال العقدين الماضيين وشدد على أن تركيا تأثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بكل هذه التغيرات نظرا لموقعها الجغرافي الاستراتيجي. ولذلك، هي تشعر أنها مجبرة على تحمل مزيد من المسؤولية عن منع النزاعات وتسويتها سلميا في منطقتها وخارجها. وقال إن مبادرة الوساطة من أجل السلام، التي أطلقتها تركيا وفنلندا، تبين هذا الفهم بطريقة ملموسة. وأبرز أهمية الحفاظ على الزخم الذي تم بلوغه من خلال هذه المبادرة وشكر رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة على جعله الوساطة واحدة من أولويات الدورة. ثم تحدث الوزير داوود أوغلو عن تجاربه في ميدان الوساطة والتيسير وأوضح بالتفصيل أبعادها النفسية والفكرية والأخلاقية والمنهجية.

معالي السيد إركي تووميويا، وزير خارجية فنلندا: أثنى على المؤتمر لكونه جمع طائفة عريضة ومحنة من ممثلي المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات بغية توفير محفل للمناقشات التفاعلية والمساعدة على التخطيط للعمل المستقبلي في ميدان الوساطة. وعلاوة على ذلك، أبرز دور الوساطة كأداة هامة في منع وتسوية النزاعات وبناء الثقة، وشدد على أهمية الحصول على معلومات الإنذار المبكر عن النزاعات الناشئة والقدرة على استخدام هذه المعلومات في عمل ملموس لمنع نشوب النزاعات. وأوضح بتفصيل أيضا دور المجتمع المدني في الوساطة من أجل منع نشوب النزاعات، وأهمية التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة. وأعرب الوزير تووميويا عن التزام فنلندا بالحفاظ على الزخم في إطار مبادرة الوساطة من أجل السلام، بما في ذلك بتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية.

معالي السيد أنطونيو باتريوتا، وزير خارجية البرازيل: أثنى على المؤتمر ومبادرة الوساطة من أجل السلام التي عُقد في إطارها لكونها أداة مفيدة لتعزيز الالتزام العالمي بالوساطة. وشرح دور منع نشوب النزاعات والوساطة في السياسة الخارجية البرازيلية وكذلك المسؤوليات التي تضطلع بها البرازيل في هذا الميدان على الصعيد العالمي، مع التركيز خاصة على أمريكا اللاتينية. وشدد على الترابط بين السلام والأمن والتنمية وأشار إلى ضرورة تعميق النظر في الأسباب الجذرية للنزاعات ومعالجة مسائل التنمية. وأكد أيضا أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى نزع السلاح ومنع الانتشار، حيث أن أخطر التهديدات المحدقة بالسلام تأتي من المجتمعات الكثيرة التسليح. وإذ شدد على أن أحسن وسيلة لمعالجة التوترات والنزاعات هي منع نشوبها، كرر الوزير باتريوتا دعم البرازيل القوي لعمل فريق أصدقاء الوساطة.

معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة: أكد أهمية الوساطة في العالم الحاضر المعقد، وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه بصفته رئيسا للجمعية العامة، فقد حدد الوساطة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية كأحد المجالات الأربعة ذات الأولوية لديه. وأعرب عن ارتياحه للزخم الذي خلفه أول قرار بشأن الوساطة في تاريخ الجمعية العامة، والذي اعتمدته في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١. وتطرق إلى التطورات في الأمم المتحدة منذ اعتماد هذا القرار التاريخي وأعرب عن نيته في تعزيز هذا الزخم والسير به قدما. وفي هذا الصدد، أبلغ المشاركين بالاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سترأسه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ في نيويورك، مع التركيز على دور الدول الأعضاء في الوساطة. وأعرب أيضا عن استعداده لمتابعة نتائج مؤتمر إسطنبول بشأن الوساطة، خاصة في ضوء التحضيرات للاجتماع غير الرسمي الرفيع المستوى للجمعية يوم ٢٣ أيار/مايو.

ملحق

مؤتمر إسطنبول المعني بالوساطة

تعزيز السلام من خلال الوساطة: جهات فاعلة جديدة ونُهُج مستجدة ومبادرات جريئة

إسطنبول، ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٢

الجمعة، ٢٤ شباط/فبراير

التسجيل ٩/٤٥-٩/٠٠

الجلسة الأولى ١١/١٥-٠٩/٤٥

”زيادة أهمية الجهات الفاعلة غير الحكومية في تسوية النزاعات“

ما هي مواطن القوة والميزات النسبية الفريدة للمنظمات غير الحكومية في عمليات الوساطة؟ ما هو الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تطوير عمليات السلام؟ ما هي حالات النزاع التي قدمت فيها تلك المنظمات أو قدم فيها أولئك الأفراد أكبر المساهمات ولماذا؟ ما هي عيوب تزايد الوسطاء (المنافسة، المفاضلة بين المحاكم، الرسائل المتضاربة، وما إلى ذلك)، وكيف يمكن الحد منها؟ كيف ستؤثر الطائفة المتزايدة التنوع من الوسطاء (من غير الدول) في جهود الوساطة التقليدية (التي ترعاها الدول)؟ هل المنظمات غير الحكومية معدة بصورة أفضل للتعامل مع الضغوط من أجل تحقيق نجاح سريع وكفالة القيادة المحلية في جهودها للوساطة؟ ما هو السبيل الأفضل للتصدي لتحديات الحفاظ على الحياد والحصول على التمويل اللازم للمنظمات غير الحكومية المشاركة في الوساطة؟

مديرة المناقشة: نيكلا تشيرجي، أستاذة علم الممارسات والأمن البشري وبناء السلام، كلية جون ب. كروك لدراسات السلام، جامعة سان دييغو، الولايات المتحدة الأمريكية

المتكلمون:

- فايان هارا، نائبة رئيس الفريق الدولي المعني بالآزمات، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
- د. كاتيا باباجياني، مديرة قسم دعم السياسات والوساطة، مركز الحوار الإنساني، جنيف، سويسرا

- تويجا تاليفيتي، المديرة التنفيذية لمبادرة إدارة الأزمات، هلسينكي، فنلندا

استراحة قصيرة

١١/٤٥-١١/١٥

عرض يقدمه كل من سعادة السيد أرطغرل أباكان، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة وسعادة السيد جارمو فينانين، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، بشأن مبادرة أصدقاء الوساطة في نيويورك

١٢/١٥-١١/٤٥

استراحة لتناول وجبة الغداء

١٣/٤٥-١٢/١٥

الجلسة الثانية

١٥/١٥-١٣/٤٥

”دور الأمم المتحدة المتطور في مجال الوساطة“

هل نجحت الأمم المتحدة في تعزيز نهج التسوية السلمية للنزاعات ودعمه؟ إلى أي اتجاه يتطور دور الأمم المتحدة في مجال الوساطة؟ ما الذي يمكن عمله لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التوسط في النزاعات واستباق الأزمات المحتملة قبل تفجرها؟ هل هناك أي نوع محدد من النزاعات (النزاعات المسلحة، أو النزاعات الإثنية، أو النزاعات بين القوميات، وما إلى ذلك) تكون الأمم المتحدة مؤهلة بصورة أفضل للاضطلاع بدور الوساطة فيما يتعلق به؟ هل هناك سبيل لكي تقوم الأمم المتحدة بتعزيز علاقتها بالمنظمات غير الحكومية بصورة أفضل؟ ما هو التقييم العام للأنشطة التي تضطلع بها وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية قبل النزاعات، وأثناءها، وبعدها؟ هل هناك ضرورة لتوسيع نطاق ومدى العمل الميداني للأمم المتحدة من خلال آليات جديدة من قبيل المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة؟

مدير المناقشة: سعادة السيد ليفينت ييلمان، مدير إدارة السياسات والوساطة، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة

المتكلمون:

- الأستاذة رادا كومار، مؤسسة نيودلهي، نيودلهي، الهند

- الأستاذ إدوارد ك. لاك، المستشار الخاص بشأن المسؤولية عن الحماية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

- يوسف محمود، المستشار الأقدم بمعهد السلام الدولي، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

استراحة قصيرة

١٥/١٥-١٥/٤٥

الجلسة الثالثة

١٧/١٥-١٥/٤٥

”التصدي للتحديات في مجالي التنسيق وبناء القدرات“

ما الذي يمكن القيام به لتحقيق أقصى قدر من التأزر والتجانس فيما بين الجهات الفاعلة، التي تكون متباينة أحيانا (الدول، والأمم المتحدة، وسائر المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد)، المشاركة في مجالي منع النزاعات والوساطة؟ ما هي المجالات التي كان فيها التجانس محدودا والتي ازدهر فيها؟ كيف يمكن تشجيع روح التعاون وتبادل المعلومات والتجانس في الرسائل الموجهة وتعزيزها بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة؟ ما هي أنواع ترتيبات الشراكة (تولي الدور القيادي، أو الوساطة المشتركة، أو الوساطة الثنائية) التي ثبت أنها الأكثر فعالية، وفي أي السياقات؟ على أي أساس يمكن تحديد أي فريق من أفرقة الوسطاء/الوساطة سيكون الأكثر ملاءمة وفعالية في كل حالة؟ كيف يمكن استقطاب المزيد من التمويل لأنشطة الوساطة؟ ما هي جوانب مسائل بناء القدرات (مثل التدريب، والتمويل، وتقاسم المعارف، والتقييم المشترك، وقوائم الخبراء) التي ينبغي أن تكون لها الأولوية العليا في هذه المرحلة؟ هل ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في بناء القدرات وكفالة التنسيق، وكيف يمكن لها ذلك؟ ما هي المنظمات والكيانات الدولية الأخرى التي ينبغي أن تشارك في هذه الجهود؟

مدير المناقشة: الأستاذ فؤاد كيما، مدير مركز إسطنبول للسياسات وأستاذ العلاقات الدولية في جامعة سابانجي، إسطنبول، تركيا

المتكلمون:

- يان إيغلاند، مدير قسم أوروبا ونائب المدير التنفيذي في منظمة رصد حقوق الإنسان، أوسلو، النرويج
- فاسو غاوندن، المؤسس والمدير التنفيذي للمركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات، ديربان، جنوب أفريقيا
- مايكل س. لند، زميل أقدم بمعهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

استراحة قصيرة

١٧/١٥-١٧/٤٥

”النُّهْجُ البديلة للوساطة“

ما معنى ”النُّهْج السائد“ و ”النُّهْج البديل“ في سياق الوساطة؟ كيف برزت النُّهْج البديلة في مجال الوساطة؟ ما هي الجهات الفاعلة والمروجة الرئيسية للنُّهْج البديلة في الوساطة؟ إلى أي مدى كانت النُّهْج البديلة فعالة وما هو السبب في ذلك؟ هل تقوم النُّهْج البديلة في الوساطة بسد الفجوة بين النظرية والتطبيق؟ ما هي الحدود التي يفرضها وضع تلك النُّهْج بوصفها بديلة للنُّهْج السائدة في الوساطة؟ ما هو دور ”الوسطاء المطلعين“ الذين يأتون من داخل منطقة النزاع وكثيرا ما يقومون بأدوار رئيسية في ربط الأطراف ببعضها البعض بالتعاون مع الجهات الداخلية الأخرى؟ كيف تكون الاختلافات الثقافية مهمة لمجال الوساطة؟ ما معنى ”الوساطة غير الغربية“؟ هل هناك فرق واضح بين نُّهْج الوساطة التي تتبعها الجهات الفاعلة الغربية وغير الغربية؟ هل هناك أسلوب آسيوي أو إسلامي للوساطة؟ إلى أي مدى يمكن للأمم المتحدة أو ينبغي لها أن تراعي النُّهْج البديلة في الوساطة عند وضع إرشاداتها من أجل زيادة فعالية الوساطة؟

مدير المناقشة: الأستاذ بولنت أراس، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية، وزارة الخارجية، أنقرة، تركيا

المتكلمون:

- د. مورغان بريغ، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة كوينزلاند، بريسبن، أستراليا
- الأستاذة ألما عبد الهادي جاد الله، الرئيسة والمديرة العامة، مؤسسة كومون دينومينتر، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية
- د. نوربرت روبرز، مدير برنامج، مؤسسة بيرغهوف، بانكوك، تايلند

وجبة العشاء، المكان: فندق مرمرة

٢٢/٠٠-٢٠/٠٠

السبت ٢٥ شباط/فبراير

١١/٠٠-٩/٣٠

كلمات يلقيها كل من:

- معالي السيد أحمد داؤود أوغلو، وزير خارجية تركيا
- معالي السيد إركي توميويلا، وزير خارجية فنلندا
- معالي السيد أنتوني باتريوتا، وزير خارجية البرازيل
- معالي السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الدورة السادسة والستين للجمعية العامة

استراحة قصيرة

١١/٣٠-١١/٠٠

الجلسة الأخيرة

١٣/٠٠-١١/٣٠

”أفكار للمستقبل“

ما هي الأفكار الرئيسية التي برزت من المناقشات والتي يمكن أن يُستفاد منها في الخيارات المستقبلية بشأن أدوات الشراكة وقدراتها وشراكاتها واستراتيجياتها؟ ما هو الأثر الذي سيخلفه الدور المتعاضم للمنظمات غير الحكومية في جهود الوساطة الدولية على أنشطة الوساطة التقليدية؟ هل اشتد الزحام في ميدان الوساطة الدولية إلى الحد الذي يمكن فيه للمنافسة بين مختلف الجهات الفاعلة أن تعيق العمل بوجه عام؟ كيف يمكن مواصلة الاتجاهات التي برزت مؤخرا صوب زيادة الدعم لجهود المنع والوساطة في السنوات المقبلة؟ بالنظر إلى الطابع المتغير سريعا للنزاعات في العالم، ما الذي سيكون مطلوبا من الأمم المتحدة في أدائها لدورها المتصل بالوساطة؟ هل تؤدي فكرة إنشاء مكاتب إقليمية للوساطة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التنسيق وبناء القدرات؟

مدير المناقشة: سعادة السيد شفيق غوكتورك، المدير العام لقسم تخطيط السياسات، وزارة الخارجية، أنقرة، تركيا

المتكلمون:

- الأستاذ ويليام زارتمان، الأستاذ الفخري بمدرسة الدراسات الدولية العليا، جامعة جونز هوبكنز، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

- الأستاذ فين هامبسون، الأستاذ ومدير كلية نورمان باترسون للشؤون الدولية، جامعة كارلتون، أوتاوا، كندا
- الأستاذ بيتر والينستين، أستاذ كرسي داغ همرشولد للسلام وبحوث النزاعات، جامعة أوبسالا، السويد

الغداء

١٤/٣٠-١٣/٠٠

محاكاة بشأن الوساطة تقدمها جامعة سابانشي، المكان: فندق مرمرية

١٨/٠٠-١٥/٠٠